

دراسة

واقع التعليم المهني BTEC في الأردن

مركز مؤشر الأداء | كفاءة

عمان، الأردن

2026





تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة المركز لتدريب وتأهيل الشباب
بمهارات مراقبة وتقييم الأداء بدعم من المؤسسة الأوروبية للديموقراطية

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه الدراسة أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات،
أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.



2026



فريق العمل

المشرف العام

م. معاذ المبيضين

الباحث الرئيسي

أحمد محمد الضمور

مساعدي البحث

ساره العواملة

ديمه الحنيطي

ليان طوال

رسول الخزاعلة

محمد رامي قره شولي

ماسة أبو لحية

سجى العجارمة

غفران العبد

تعريف بمركز مؤشر الأداء – كفاءة

تأسس مركز مؤشر الأداء - كفاءة في عام 2020 كمبادرة تنموية اجتماعية واقتصادية رائدة، تعمل وفق نموذج "مركز الفكر والعمل" لتقديم رؤى استراتيجية وحلول ميدانية متكاملة، ويهدف المركز بصفة جوهرية إلى تمكين المؤسسات ورفع كفاءة المجتمعات المحلية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة الممكنة، وتطوير حزمة من الحلول المستدامة التي تسهم بفاعلية في بناء الأردن أكثر عدالة وازدهاراً، وبما ينسجم مع التطلعات الوطنية للتحديث الشامل.

ينطلق عملنا من إيمان راسخ ويقين معرفي بأن التغيير الحقيقي والمستدام يبدأ من الأفراد المُمكنين القادرين على الابتكار، ومن منظومة حوكمة رصينة تقوم على الشفافية المطلقة والوصول الحر إلى المعلومات، ومن خلال إحداث دمج استراتيجي بين البحث العلمي القائم على تحليل البيانات وبين المشاريع المجتمعية التشاركية العابرة للقطاعات. كما نسعى في مركز مؤشر الأداء - كفاءة إلى ترسيخ ثقافة الابتكار المؤسسي وتحقيق النمو الشامل الذي يضمن توزيع ثمار التنمية بعدالة وكفاءة.

إننا في مركز مؤشر الأداء - كفاءة لا نكتفي برصد الواقع وتوصيف التحديات، بل نعمل كشريك استراتيجي في صناعة المستقبل، عبر تقديم دراسات سياساتية معمقة وتشخيص دقيق للأداء الوطني في مختلف المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، حيث نؤمن بأن "ما لا يمكن قياسه، لا يمكن تطويره"، ولذلك نضع بين يدي صناع القرار والمجتمع المدني أدوات قياس علمية ومؤشرات أداء دقيقة تهدف إلى تجويد المخرجات الوطنية، وتعزيز تنافسية الدولة الأردنية في المؤشرات العالمية.

الرئيس التنفيذي- المهندس معاذ المبيضين

الفهرس

2	1. المقدمة
3	1.1 مدخل الدراسة وأهميتها الاستراتيجية
4	2.1 منهجية الدراسة وعينة التحليل
5	2. الإطار العام
7	3. نظرة شمولية لبرنامج مجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا
9	1.3 مستويات برنامج مجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا ومعادلتها اكاديمياً
10	2.3 الإحصائيات العالمية والأثر الاقتصادي والاجتماعي
11	3.3 الأداء الأكاديمي في الجامعة والنشاط الاقتصادي لخريجي BTEC مقارنة بخريجي A-Level
13	4.3 دور نظام "BTEC" الأردني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
15	4. المحاور الأساسية
16	1.4 محور الموارد وجودة التعليم
17	2.4 محور العدالة في الوصول
18	3.4 محور التدريب والتأهيل
19	4.4 محور الوعي والإعلام
20	5.4 محور مسارات التقدم والتعليم العالي
21	6.4 محور كفاية البيانات
22	7.4 نتائج تحليل مجموعات التركيز
29	8.4 الدلالات الاستراتيجية للنتائج
30	5. الرؤية المستقبلية لبرنامج مجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا في الأردن
30	1.5 التحديات المحتملة وسيناريوهات المواجهة
32	2.5 الجهات الشريكة وإطار التعاون المنظم
33	3.5 تنظيم هيكل العمل
36	التوصيات
	المراجع

المصطلحات والاختصارات:

الاختصار	المصطلح	المعنى
BTEC	Business and Technology Education Council	مجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا
TVET	Technical and Vocational Education and Training	التعليم والتدريب التقني والمهني
Pearson	Pearson PLC	مؤسسة بيرسون الدولية
CAVT	College of Advanced Vocational Training	كلية التدريب المهني المتقدم
HND	Higher National Diploma	الدبلوم الوطني العالي
CBE	Competency Based Education	التعليم القائم على الكفايات
-	Skills Gap	فجوة المهارات
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشرات الأداء الرئيسية
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
PPP	Public-Private Partnership	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
-	Financing Gap	فجوة التمويل
GCSE	General Certificate of Secondary Education	الشهادة العامة للتعليم الثانوي

أولاً: المقدمة

يقف النظام التربوي العالمي اليوم أمام منعطف تاريخي تفرضه استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة وثورة الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد التعليم مجرد عملية لنقل المعرفة، بل أضحت أداة سيادية لصناعة الكفاءة وبناء الميزة التنافسية للدول، وفي ظل التجاذب بين المخرجات الأكاديمية التقليدية والاحتياجات المتسارعة لسوق العمل، يبرز التعليم المهني والتقني "TVET" كرافعة استراتيجية للتنمية المستدامة، وخيار لا غنى عنه لتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد الوطني. إن التحول نحو نماذج تعليمية عالمية مثل نظام "BTEC" في الأردن، يمثل استجابة واعية لضرورة مؤسسة التعليم القائم على الكفايات "Competency-Based Education" وهو ما يعد إعادة هندسة شاملة لفلسفة التعلم بحيث تنتقل بالبناء المعرفي من التلقين النظري إلى التمكين التطبيقي، ودمج المهارات الرقمية وبناء السلوكيات المهنية في صلب العملية التعليمية.

وتجسداً لهذا التوجه الاستراتيجي، تبنى الأردن نظام "BTEC" كنموذج ريادي للتحول، مستلهماً الرؤى الملكية السامية التي وضعت تطوير التعليم المهني في قلب خطة التحديث الاقتصادي 2033. ويعد هذا البرنامج المعتمد دولياً من قبل مؤسسة "Pearson" البريطانية، نقلة نوعية في بنية النظام التربوي الأردني، حيث يركز على مناهج عالمية تم توطئتها لتستجيب للاحتياجات الوطنية وسد "فجوة المهارات" التي طالما عانى منها الاقتصاد المحلي. وتمثل الشراكة المبرمة بين وزارة التربية والتعليم وشركة "Pearson" في مايو 2023، والتي تكللت بإدراج تخصصات حيوية مثل الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، وإدارة الأعمال، ضرورة حتمية لتعزيز المرونة الاقتصادية والحد من الاختلالات الهيكلية الناتجة عن تكدس الخريجين في التخصصات الإنسانية المشبعة، مما يمنح الطلبة "بطاقة عبور مزدوجة" تتيح لهم النفاذ المباشر لسوق العمل أو متابعة مساراتهم في التعليم العالي وفق معايير عالمية رصينة.

تأتي هذه الدراسة لترصد واقع تطبيق برنامج "BTEC" في الأردن، متجاوزة في طرحها الوصف التقليدي، لتقديم تشريحاً نقدياً واستشرافياً لستة محاور جوهرية تشكل عصب المنظومة التعليمية: بدءاً من جودة الموارد والبيئة التعليمية، مروراً بعدالة الوصول وشمولية الفرص، وصولاً إلى كفاءة التأهيل، ودور الإعلام في صياغة الوعي المجتمعي، ووضوح مسارات التقدم الأكاديمي، وانتهاءً بحوكمة البيانات كركيزة لصناعة القرار المبني على الأدلة.

1.1 مدخل الدراسة وأهميتها الاستراتيجية

تأتي هذه الدراسة من الحاجة إلى تقديم تحليل استراتيجي شمولي وتقييم مؤسسي معمق لواقع تطبيق برنامج التعليم المهني "BTEC" في المنظومة التعليمية الأردنية، بوصفه أحد المسارات التعليمية المستحدثة التي تستهدف تطوير جودة التعليم المهني وتعزيز ارتباطه بمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، وتسعى الدراسة إلى تفكيك البنية الهيكلية للبرنامج ومكوناته التعليمية والنوعية، بما يتيح فهماً أعمق لطبيعة النظام وآليات تنفيذه، وقياس مدى مواءمته مع المعايير الدولية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل المتغيرة.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على رصد الأثر النوعي لهذا المسار في تجويد مخرجات التعليم المهني، وتقييم كفاءة وجاهزية الموارد البشرية واللوجستية القائمة على تنفيذه، إضافة إلى البحث في عدالة توزيع فرص الالتحاق وشمولية التوسع الجغرافي للبرنامج، بما يضمن تكافؤ الفرص أمام الطلبة في مختلف مناطق المملكة. وتتناول الدراسة كذلك آفاق التعليم الجامعي والاعتراف الدولي المتاحة لطلبة البرنامج، وأثر ذلك في تعزيز فرص انتقالهم الأكاديمي وانفتاحهم على مسارات تعليمية ومهنية أوسع.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على وصف واقع برنامج BTEC، بل تسعى إلى تقييم كفاءته في إعداد الطلبة للانتقال إلى التعليم الجامعي والانخراط في سوق العمل مستقبلاً، وتحليل مدى استعداد الخريجين لمتطلبات التشغيل وقدرة السوق على استيعابهم، ومن هذا المنطلق تقدم الدراسة مرجعاً تحليلياً يمكن أن تستفيد منه الجهات المعنية وصناع القرار في تطوير سياسات التعليم المهني، كما تسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي والمؤسسي بقيمة هذا المسار التعليمي وأهميته بوصفه خياراً استراتيجياً لمستقبل التعليم والتوظيف في الأردن، وصولاً إلى صياغة خارطة طريق تتضمن آليات عملية لتعزيز فاعلية البرنامج وتوسيع أثره التنموي.

2.1 منهجية الدراسة وعينة التحليل

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم واقع برنامج BTEC في الأردن، بهدف فهم مستوى تطبيق البرنامج وتحديد أبرز نقاط القوة والتحديات والفرص المرتبطة به من خلال تحليل الواقع الميداني كما يراه الفاعلون الرئيسيون في العملية التعليمية والتدريبية، واستندت الدراسة إلى منهجية تجمع بين التحليل النوعي والكمي بما يضمن الوصول إلى نتائج أكثر شمولاً ودقة، مع التركيز على المحاور الرئيسية المرتبطة بالبنية التعليمية، والتدريب العملي، والعدالة في الوصول، والشراكات، والصورة المجتمعية، والمسارات المستقبلية للخريجين.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات من خلال مجموعة من الأدوات البحثية شملت تحليل المحتوى للوثائق والسياسات ذات العلاقة، وإجراء مقابلات فردية ومجموعات تركيز "Focus Groups" مع عينة من الطلبة والمعلمين والإداريين والخبراء والمختصين في التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص المرتبط بالتخصصات المهنية التي يغطيها البرنامج. كما تم الاستناد إلى تحليل المؤشرات والبيانات الإحصائية المتاحة لدعم النتائج النوعية وتعزيز موثوقيتها.

وقد تم مراعاة تحقيق التمثيل الجغرافي لمختلف أقاليم المملكة، إلى جانب التنوع في التخصصات المهنية والجنس والفئات المستهدفة، في اختيار عينة الدراسة بما يوفر صورة متوازنة وشاملة عن واقع البرنامج من وجهات نظر متعددة.

ثانياً: الاطار العام

يشهد العالم المعاصر تحولاً جوهرياً في فلسفة التعليم، مدفوعاً بالتغيرات المتسارعة في أسواق العمل، والتقدم التكنولوجي، وتنامي الحاجة إلى مهارات عملية قابلة للتوظيف، وفي هذا السياق؛ لم يعد التعليم الأكاديمي التقليدي القائم على التلقين والاختبارات النهائية قادراً وحده على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي أعاد الاعتبار إلى التعليم المهني والتقني بوصفه ركيزة استراتيجية في بناء رأس المال البشري.

يُعتبر نظام "BTEC"، المنبثق عن منظومة مؤهلات "Pearson" الدولية، أحد أبرز النماذج العالمية في التعليم المهني والتقني القائم على الكفايات، إذ يقدّم هذا النظام مسارات تعليمية مرنة ومتكاملة تمتد من المستويات التمهيدية وحتى التعليم العالي، بما يتيح للمتعلّمين الانتقال الأفقي والعمودي بين التعليم المدرسي، والتقني، والجامعي، والتدريب المهني، وذلك في إطار موحد ينسجم مع الأطر الوطنية والدولية للمؤهلات.

ويرتكز النظام على فلسفة تعليمية مختلفة جوهرياً عن التعليم التقليدي، حيث يعتمد على التعلّم التطبيقي والتقييم المستمر القائم على سيناريوهات واقعية مستمدة من بيئات العمل الفعلية بدلاً من الامتحانات النهائية الموحّدة، ويهدف هذا النهج إلى تنمية مهارات معرفية وسلوكية ومهنية متكاملة، تشمل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والقدرة على التكيف، وتنظيم الوقت، والعمل ضمن فرق، وهي مهارات أصبحت مطلباً أساسياً لدى أصحاب العمل والمؤسسات الإنتاجية.

يشمل نظام "BTEC" مجموعة واسعة من التخصصات العملية التي تهدف إلى تطوير المهارات التقنية والمهنية للطلاب، مما يؤهلهم للاندماج في سوق العمل أو مواصلة دراساتهم العليا، ففي مجال تكنولوجيا المعلومات يكتسب الطلاب مهارات في البرمجة، وتحليل البيانات، والشبكات، والأمن السيبراني، مما يتيح لهم العمل في تطوير البرمجيات وإدارة الأنظمة الذكية، وفي تخصص الهندسة فيتم التركيز على التصميم والتحليل الميكانيكي والكهربائي، بالإضافة إلى البرمجة الصناعية، بما يؤهل الطلاب للعمل في المجالات الهندسية المختلفة.

بالإضافة إلى تخصصات أخرى كتخصص السفر والسياحة، الذي يركز على إدارة الوجهات السياحية والخدمات الفندقية، وتخصص الضيافة الذي يتعلق بإدارة الفنادق والمطاعم وتنظيم الفعاليات، والفن والتصميم، الذي يشمل التصميم الرقمي والرسوم المتحركة وتصميم المنتجات، وتخصص الوسائط الإبداعية الذي يمكن الطالب على تطوير الوسائط الرقمية والإنتاج الإعلامي، كما يقدم النظام تخصصات الشعر والتجميل لتعليم تقنيات العناية الشخصية، والزراعة التي تهتم بالإنتاج المستدام وإدارة الموارد، والأعمال التي تغطي التسويق، والإدارة المالية، وتحليل الأسواق. ويشمل النظام مجالات البناء والبيئة العمرانية لتدريب الطلاب على تقنيات البناء وإدارة المشاريع، ويقدم أيضاً برامج في الرياضة، لتزويد الطلبة بالمعرفة العملية والأساسيات العلمية، والرعاية الصحية

والاجتماعية التي تجمع بين التدريب العملي والنظري لتأهيلهم للعمل في مجالات الرعاية والدعم المجتمعي¹.

وتبرز أهمية هذا النظام في قدرته على الاستجابة لتطلعات المتعلمين واحتياجاتهم، حيث تشير البيانات الدولية² إلى أن غالبية الطلبة يفضلون أنماط تعلم ترتبط بحياتهم الواقعية وتزويد من فرصهم في الحصول على عمل لائق، ويعكس ذلك وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم التقليدي ومتطلبات سوق العمل، ويأتي هنا دور التعليم المهني والتقني لتقليص هذه الفجوة عبر موازنة التعليم مع الاقتصاد الحقيقي.

وبذلك يمكن النظر إلى نظام "BTEC" كأداة فعّالة لتعزيز العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، من خلال إتاحة مسارات تعليمية بديلة للطلبة الذين لا تتناسب قدراتهم أو ميولهم مع المسار الأكاديمي البحث دون أن يُغلق ذلك أمامهم أبواب التعليم العالي أو التطور المهني المستقبلي، بحيث يساهم هذا النظام في معالجة تحديات البطالة خاصة بين الشباب، ودعم النمو الاقتصادي عبر رفد سوق العمل بكفاءات مؤهلة وماهرة.

وفي سياق السياسات العامة، ينسجم اعتماد وتطوير نظام "BTEC" مع التوجهات الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الثامن المرتبط بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، كما يشكّل هذا النظام نموذجاً قابلاً للتوطين والتكييف مع الاحتياجات الوطنية، بما يسمح للدول ومنها الدول العربية، بإعادة هيكلة أنظمتها التعليمية بما يعزز الترابط بين التعليم والتنمية.

ثالثاً: نظرة شمولية لبرنامج مجلس تعليم الأعمال والتكنولوجيا BTEC

يُعد برنامج "BTEC" أحد أبرز المؤهلات المهنية والتطبيقية الرائدة عالمياً، والتي تشرف عليها مؤسسة بيرسون "Pearson" البريطانية، حيث طمّم هذا البرنامج ليكون جسراً يربط بين التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل الفعلية، ويركز البرنامج على تزويد المتعلمين بالمهارات العملية والمعارف التخصصية من خلال نهج تعليمي قائم على المشاريع والتطبيقات الواقعية، بدلاً من الاعتماد الكلي على الاختبارات النظرية التقليدية.³

يقدم البرنامج مؤهلات عالية الجودة تركز على المسار المهني، وتستند إلى واقع سوق العمل، وتركز الدورات المقدمة على التعلم القائم على المهارات، وهي مصممة وفقاً لوحدة موضوعية، وبدلاً من اختبار شامل في نهاية الدورة، فإنه يتم تقييم الحاصلين على شهادات "BTEC" طوال الدورة باستخدام تقييمات مبنية على سيناريوهات واقعية، بحيث يتيح هذا النهج العملي للمتعلمين تطوير وتطبيق المعارف والمهارات والسلوكيات التي يبحث عنها أصحاب العمل والجامعات.⁴



الشكل 1: المهارات الأساسية التي تركز شهادة BTEC على تطويرها



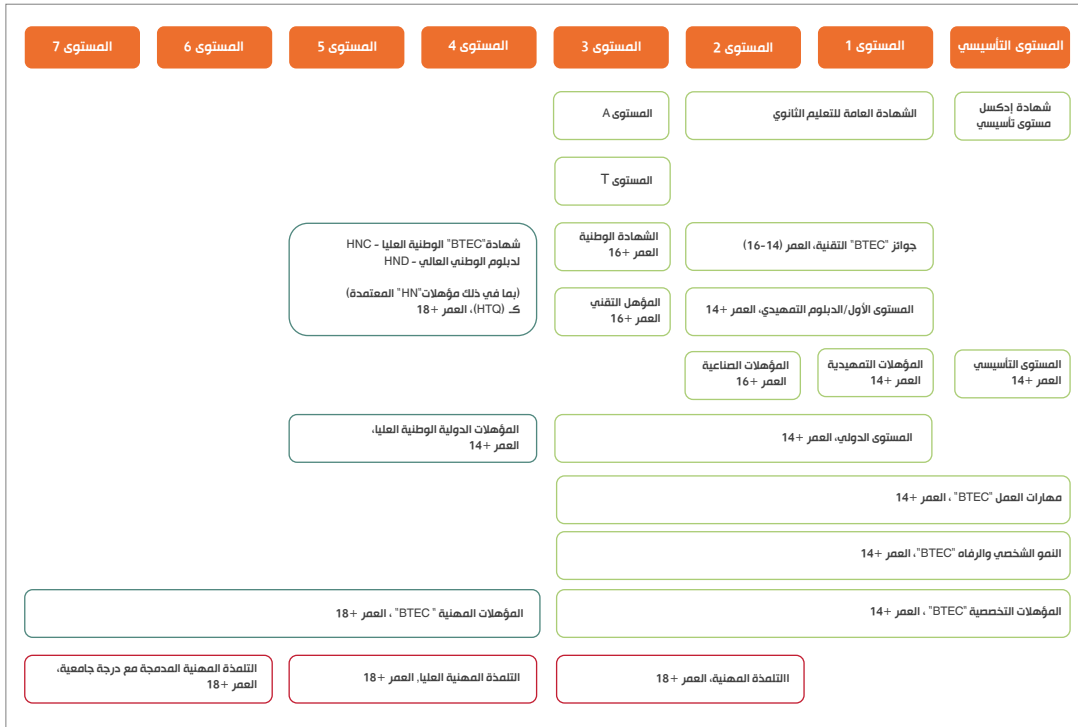
من خلال برنامج "BTEC" تمكنت من اكتشاف ميولي المهنية بشكل مبكر، واكتسبت مهارات لم أكن لأتعلّمها بالأساليب التقليدية، أشعر أن البرنامج منحني فرصة حقيقية للربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وجعلني أكثر جاهزية للمرحلة الجامعية أو المهنية القادمة.

تعليق أحد طلاب برنامج "BTEC" في الأردن

1.3 مستويات برنامج BTEC ومعادلتها اكاديمياً

تتدرج مؤهلات "BTEC" عبر مستويات متعددة تضمن استمرارية التعلم والتطور المهني، بدءاً من المستويات التأسيسية وصولاً إلى المستويات المهنية العليا، ويوضح الجدول الآتي المستويات الرئيسية وما يعادلها في النظام التعليمي البريطاني "كمعيار عالمي".⁵

مستوى BTEC	الوصف والمعادلة الأكاديمية	الفئة المستهدفة
المستوى 1-2	يعادل شهادة الثانوية العامة "GCSE"	الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط
المستوى 3	يعادل شهادة الثانوية المتقدمة "A-level"	الطلبة الراغبون في دخول الجامعة أو العمل المهني
المستوى 4-5	يعادل السنة الأولى والثانية من البكالوريوس "Higher Nationals"	الطلبة الساعون للحصول على الدبلوم المتوسط
المستوى 6-7	يعادل درجة البكالوريوس والماجستير "Professional"	المهنيون الساعون لتطوير مهارات قيادية وتخصصية عليا



الشكل 2: مؤهلات برنامج BTEC⁶

2.3 الإحصائيات العالمية والأثر الاقتصادي والاجتماعي

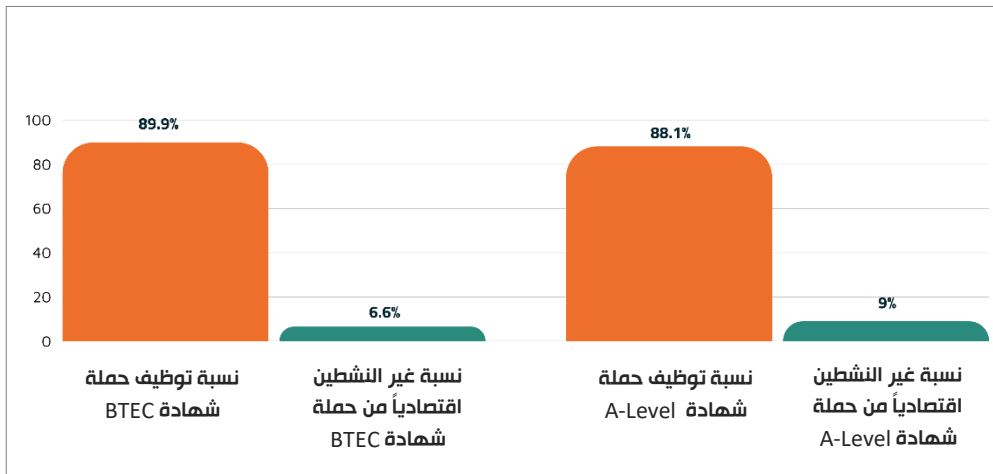
كشفت الإحصائيات العالمية الصادرة عن مؤسسة بيرسون الأثر الإيجابي العميق لبرنامج "BTEC" في الأفراد والمجتمعات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، فقد أظهرت الدراسات أن خريجي برنامج "BTEC" من المستوى الثالث يحققون تفوقاً ملحوظاً في الدخل، حيث تتراوح رواتبهم بنسبة أعلى بـ 7% إلى 9% مقارنة بأقرانهم الحاصلين على مؤهلات مهنية أخرى في المستوى نفسه، وعلى الصعيد الأكاديمي، بلغت نسبة الاستمرارية إلى السنة الجامعية الثانية لطلبة "BTEC Level 3 (RQF)" حوالي 91% وهي نسبة تفوق المتوسطات المسجلة في أنظمة تعليمية متقدمة، مثل الولايات المتحدة التي تبلغ نسبة الاستمرارية فيها 76.7%، وأستراليا بنسبة 76.1%، كما تتجاوز متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" البالغ 88.7%⁷

ويعزز ذلك الاعتراف الجامعي المتزايد بمخرجات البرنامج، إذ شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً بنسبة 300% في عدد الطلاب المقبولين في الجامعات المرموقة اعتماداً على مؤهلات برنامج "BTEC"، مما يعكس تنامي الثقة الأكاديمية العالمية بهذا المسار التعليمي، كما يشكل البرنامج ثاني أكثر مسار شيوفاً للدخول إلى الجامعات بعد "A-Levels"، مع التحاق ما يقارب 100,000 طالب سنوياً بالتعليم العالي عبر هذا المسار، وإلى جانب ذلك يلعب البرنامج دوراً محورياً في تمكين الفئات الأقل تمثيلاً وتحقيق العدالة التعليمية، إذ تشير البيانات إلى أن الطلبة القادمين من المناطق ذات المشاركة المنخفضة في التعليم العالي تتضاعف فرص الالتحاق بالجامعة عند اختيارهم مسار "BTEC" مقارنة بالمسارات الأكاديمية التقليدية، ما يعكس الأثر الاجتماعي والتنموي العميق لهذا البرنامج.⁸

3.3 الأداء الأكاديمي في الجامعة والنشاط الاقتصادي لخريجي BTEC مقارنة بخريجي A-level

تظهر البيانات الصادرة عن تقرير (2013) London Economics فروقاً في النتائج الأكاديمية الجامعية بين خريجي مسار "BTEC" وخريجي "A-Level" الشهادة المعادلة للثانوية العامة، ففي مستويات الدرجات الجامعية يبين التقرير أن خريجي "A-Level" يميلون إلى تحقيق نسب أعلى في الدرجة ضمن الفئة "Upper Second Class" مقارنة بخريجي "BTEC"، بينما خريجو "BTEC" حققوا نسباً أعلى في بعض الدرجات الأخرى حسب الجنس والبرنامج الأكاديمي، مما يشير إلى اختلافات طفيفة في الأداء الأكاديمي داخل الجامعة دون تفوق واضح عام في كل الفئات.⁹

أما على صعيد النشاط الاقتصادي بعد التخرج، فقد بين التقرير أن نسبة الخريجين الذين كانوا موظفين من حملة "BTEC" بلغت نحو 89.8% مقارنة بـ 88.1% لخريجي "A-Level". كما كانت نسبة الخريجين غير النشطين اقتصادياً "Inactive" أقل لدى خريجي "BTEC"، حيث بلغت 6.6% مقابل 9.0% لدى خريجي A-Level، مما يدل على اندماج أعلى نسبياً لخريجي "BTEC" في سوق العمل.



الشكل 3: النشاط الاقتصادي بعد التخرج: خريجي برنامج BTEC وخريجي A-Level



الشكل 4: مخطط هيكل يوضح مسارات "BTEC" وتطورها، بما في ذلك مكافئاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

4.3 دور نظام BTEC الأردني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مع التغيرات العالمية المتسارعة، يكتسب التعليم والتدريب التقني والمهني دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وتشير استراتيجية اليونسكو (2022-2029) إلى أن هذا النمط التعليمي يشكل دعامة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "ضمان التعليم الجيد والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، حيث يبرز دور هذا التعليم في تمكين الأفراد وخاصة الشباب، من اكتساب المهارات اللازمة للتوظيف والعمل اللائق، بما يسهم في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي ظل التحديات التي تواجه أنظمة التعليم بما في ذلك "BTEC" في الأردن، مثل ارتفاع معدلات بطالة الشباب، والفجوة بين المهارات المكتسبة واحتياجات سوق العمل، إضافةً إلى التحولات نحو الرقمنة والاقتصاد الأخضر، تركز استراتيجية اليونسكو على ثلاث أولويات مترابطة، وهي تنمية المهارات لأغراض التعلم والعمل في مجتمع ديناميكي، وتطوير المهارات لدعم الانتقال إلى اقتصادات مستدامة وشاملة، وتعزيز المهارات لبناء مجتمعات مسالمة وشاملة.

ومن أجل تنفيذ هذه الأولويات، تقترح الاستراتيجية آليات عملية تشمل تصميم مسارات تعلم مرنة مدى الحياة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لضمان توافك المهارات مع الاحتياجات العملية، والاستثمار في تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين، كما تركز على دمج المهارات الرقمية والخضراء في البرامج التعليمية استجابةً للثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات مواجهة تغير المناخ.

وأخيراً، تؤكد الاستراتيجية على أهمية وضع إطار رصد وتقييم فعال، عبر مؤشرات أداء واضحة ومراجعات دورية مثل مراجعة منتصف المدة لعام 2025، لضمان استمرارية مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الطلاب وسوق العمل والمجتمع.¹⁰



يُجسد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التزاماً عالمياً بترسخ تعليم عادل وشامل وذو جودة، ويكتسب أهمية خاصة في السياق الأردني باعتباره ركيزة أساسية في دعم التنمية البشرية وتمكين الشباب، من خلال تعزيز فرص الوصول إلى تعليم نوعي ومستدام يواكب احتياجات سوق العمل ويضمن التعلم مدى الحياة للجميع دون استثناء.



رابعاً: المحاور الأساسية

تعد دراسة واقع التعليم المهني والتقني في الأردن خطوة أساسية نحو فهم التحديات والفرص المتاحة لتطوير هذا القطاع الحيوي. ففي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي تفرض تحديات جديدة على أنظمة التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة وتحقيق التنمية المستدامة، تبرز أهمية التعليم المهني والتقني كركيزة أساسية لبناء رأس المال البشري. وتستعرض هذه الدراسة واقع التعليم المهني في الأردن، متخذة من نظام BTEC نموذجاً تحليلياً، ومسلسلة الضوء على دوره في تزويد المتعلمين بالمهارات العملية والمعرفية اللازمة. ومن هذا المنطلق، تتجه هذه الدراسة لمناقشة مجموعة من المحاور الحيوية التي تشكل جوهر تطوير التعليم المهني، وهي:



1.4 الموارد وجودة التعليم:

تشير نتائج المتابعة التربوية والعديد من التقارير الدولية إلى أن برامج "BTEC" تُعد من أكثر البرامج توافقاً مع متطلبات التعليم الحديث، وذلك لاعتمادها على منهجيات التعلم القائم على المشاريع والمهام العملية، وتركيزها على تنمية المهارات المهنية والتقنية لدى الطلبة،¹¹ وتنسجم هذه المقاربة بشكل مباشر مع مهارات القرن الحادي والعشرين، بما يشمل التفكير الناقد، وحل المشكلات، والتواصل الفعال، والعمل التعاوني والمهارات الرقمية، وهي مهارات تُعد من الركائز الأساسية لجودة التعليم المرتبط بسوق العمل في الأدبيات التربوية الحديثة.¹²

وفي هذا الإطار، وسّعت وزارة التربية والتعليم الأردنية خلال الأعوام الأخيرة نطاق تطبيق برنامج "BTEC" في المدارس الحكومية، حيث أصبح البرنامج يُدرّس في 310 مدرسة حكومية موزعة على مختلف محافظات المملكة ضمن 653 قاعة صفية متخصصة حسب بيانات العام الدراسي 2024/2025. وأن عدد الطلبة الملتحقين بمسار (BTEC) المستويين الثاني والثالث قد بلغ 33,627 طالباً وطالبة،¹³ كما قامت الوزارة بتأهيل وتدريب 1,318 معلماً ومعلمة إضافيين خلال العامين الماضيين، ليصل إجمالي عدد الكوادر المؤهلة من معلمين ومشرفين وقادة مهنيين إلى ما يقارب 3,200 كادر تربوي، وذلك بالشراكة مع جهات دولية داعمة لبرامج التعليم المهني والتطبيقي.¹⁴

وتظهر تقارير كل من "Pearson" و "British Council" أن الأردن يُعد من الدول الرائدة عربياً في تبني نموذج "BTEC"، سواء من حيث التوسع الجغرافي أو عدد التخصصات والمسارات المعتمدة، إذ تجاوز مجموع الطلبة الذين التحقوا ببرامج "BTEC" في المملكة منذ بدء تطبيقه رسمياً عام 2012 أكثر من 74,000 طالب وطالبة، ما يعكس اتساع نطاق البرنامج وارتفاع الطلب عليه ضمن المسارات المهنية والتقنية.¹⁵

ورغم هذا التقدم، تشير التقارير الميدانية والتقييمات القطاعية إلى وجود تفاوت في مستوى تنفيذ البرنامج بين المدارس، يعود هذا إلى اختلاف درجات الجاهزية المؤسسية، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية، وتوافر المختبرات المهنية، والأجهزة والتجهيزات التقنية، إضافة إلى تباين مستويات الكفاءة والخبرة لدى بعض المعلمين. وتؤكد هذه التقارير الحاجة المستمرة إلى برامج تدريب تخصصية متقدمة، وتحديث المواد التعليمية وتعزيز فرص التدريب العملي الواقعي داخل بيئات مهنية خارج المدرسة بما يسهم في رفع مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الوطنية.¹⁶

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد على أن الإطار العام لبرامج "BTEC" يتوافق بدرجة عالية مع معايير ومهارات القرن الحادي والعشرين، إلا أن تحقيق مستوى جودة متكافئ على مستوى جميع المدارس يتطلب مزيداً من الاستثمار في البنية التحتية التعليمية، وتوسيع نطاق التدريب التربوي المستدام وتطوير منظومة الإشراف والمتابعة، بما يضمن تحقيق مخرجات تعليمية عالية الجودة تتماشى مع أولويات قطاع التعليم والتنمية الاقتصادية في الأردن.

2.4 العدالة في الوصول:

تعد العدالة في الوصول إلى التعليم المهني والتقني، وخاصة برنامج BTEC، ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن، ومع التوسع في تطبيق هذا المسار التعليمي تبرز أهمية ضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلبة بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو مواقعهم الجغرافية، كما إن تحقيق العدالة لا يقتصر على توفير الفرص فحسب، بل يمتد ليشمل ضمان جودة التعليم المقدم في جميع المناطق وتذليل العقبات التي قد تحول دون التحاق الفئات الأقل حظاً بهذه البرامج الواعدة.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة، لا تزال هناك تحديات هيكلية ومجتمعية تواجه تحقيق العدالة الكاملة في الوصول، ومن أبرز هذه التحديات هو التوزيع الجغرافي للمدارس؛ فبالرغم من وجود 331 مدرسة حكومية تقدم مؤهلات "BTEC"، إلا أن هذا التوزيع قد لا يكون متوازناً بشكل كافٍ، مما قد يؤدي إلى حرمان بعض الطلبة في المناطق النائية من سهولة الوصول إلى هذه البرامج المتخصصة، كما تشكل النظرة المجتمعية السائدة تحدياً جوهرياً حيث لا تزال هناك أفضلية للتعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني، مما يؤثر سلباً على إقبال الطلبة وأولياء الأمور على مسار "BTEC"، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة الاستيعابية للمدارس والورش التدريبية قد لا تتناسب دائماً مع حجم الإقبال المتزايد على بعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل.¹⁷

وفي سياق معالجة هذه التحديات، يتعين على وزارة التربية والتعليم تكثيف جهودها لتعزيز العدالة في الوصول، ويكمن ذلك من خلال التوسع المستمر في عدد المدارس لضمان تغطية أوسع شريحة ممكنة من الطلبة، كما ينبغي أن يراعي هذا التوسع الميزة الجيو اقتصادية لكل منطقة عند تطبيق البرامج واختيارها. وبالتوازي مع ذلك، تحتاج الوزارة إلى إجراء دراسات معمقة لقياس الفجوة بين التطبيق الفعلي للبرامج والاحتياجات الحقيقية، وتحديد مدى اتساع هذه الفجوة على المستوى المناطقي، وهذا لا يتطلب التوسع الكمي فحسب، بل يستلزم أيضاً استثماراً نوعياً في البنية التحتية التعليمية، بما في ذلك تجهيز المختبرات والورش التدريبية بأحدث التقنيات التي تتناسب مع التخصصات المطلوبة في كل منطقة.

3.4 التدريب والتأهيل:

يُعد تأهيل وتدريب الكوادر التعليمية في قطاع التعليم المهني والتقني ركيزة أساسية لضمان جودة المخرجات ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، وعليه تولي الاستراتيجيات الوطنية في الأردن أهمية خاصة لهذا الجانب، وهو ما أكدته الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) عبر التوجيه ¹⁸ لضرورة تطوير الإمكانيات الوطنية نوعياً وكمياً في التعليم والتدريب المهني والتقني. ¹⁹

وفي هذا السياق، يبرز دور المعلم والمدرّب كعنصر حاسم في تنفيذ برامج مثل برنامج "BTEC" الذي يعتمد على الكفايات والمهارات التطبيقية، وهنا يكمن الهدف لهذه الاستراتيجيات عبر التركيز على رفع كفاءة الكوادر التعليمية لتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والصناعية، وتقديم تعليم مهني عالي الجودة، كما أن رؤية ²⁰ التحديث الاقتصادي تؤكد على أهمية تطوير التعليم المهني والتقني كركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب بالضرورة كوادر تعليمية مؤهلة ومدرّبة بشكل مستمر.

وتنفذ وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية متخصصة لإعداد وتأهيل معلمي التعليم المهني والتقني، بما في ذلك معلمي برنامج "BTEC"، وتهدف هذه البرامج إلى تزويد المعلمين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق المناهج القائمة على الكفايات، وتصميم خطط دروس مرنة تتوافق مع متطلبات وحدات "BTEC"، تشمل هذه البرامج عادةً جوانب نظرية وتطبيقية، مع التركيز على المنهجيات الحديثة في التدريس والتقييم، وكيفية ربط المحتوى النظري بالتطبيقات العملية في بيئة العمل، كما يتم التركيز على تطوير مهارات المعلمين في استخدام التكنولوجيا الحديثة وأدوات التعليم الرقمي. ²¹

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه تأهيل وتدريب الكوادر التعليمية، منها مواكبة التطور السريع لسوق العمل، حيث يتطلب التطور المستمر في الصناعات والتقنيات تحديثاً دائماً لمهارات المعلمين والمدرّبين، وهو ما قد لا تسير وتيرته بنفس سرعة التغيرات في السوق، كما يمثل نقص الخبرة العملية تحدياً كبيراً، حيث قد يفتقر بعض المعلمين إلى الخبرة العملية الكافية في القطاع الخاص أو من هم في القطاع الحكومي ممن لم يواكبوا التطوير المهني بشكل كافٍ أثناء فترات الخدمة، مما يؤثر على قدرتهم على نقل المهارات التطبيقية للطلبة بفعالية، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب برامج التدريب والتأهيل المستمر موارد مالية كبيرة، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل متنوعة وشراكات فعالة.

4.4 الوعي والإعلام:

يُعد تعزيز الوعي المجتمعي والإعلامي بأهمية التعليم المهني والتقني -وخاصة برنامج "BTEC" - عاملاً حاسماً في تغيير النظرة النمطية لهذا المسار التعليمي وزيادة الإقبال عليه في الأردن، فبالرغم من كل الجهود الحكومية لا تزال هناك تحديات جوهرية تتعلق بالنظرة المجتمعية التي تفضل التعليم الأكاديمي، مما يستدعي تفعيل دور الإعلام بشكل استراتيجي في إبراز القيمة المضافة لبرنامج "BTEC" كمسار تعليمي ومهني واعد. ²² حيث تتجسد أبرز التحديات في النظرة المجتمعية التقليدية التي تميل إلى تفضيل التعليم الأكاديمي كمسار رئيسي للنجاح والارتقاء الاجتماعي، وهذه النظرة تؤثر سلباً في اختيار الطلبة وأولياء الأمور للتعليم المهني، وتجعلهم ينظرون إليه كخيار ثانوي لا رئيسي، وبالإضافة إلى ذلك يعاني العديد من الطلبة من ضعف المعرفة بالخيارات المتاحة في التعليم المهني ومساراته المستقبلية المتنوعة، كما أن هناك تحدياً يتمثل في الوصمة الاجتماعية التي قد يواجهها التعليم المهني في بعض الأوساط مما يجعله خياراً غير مرغوب فيه.

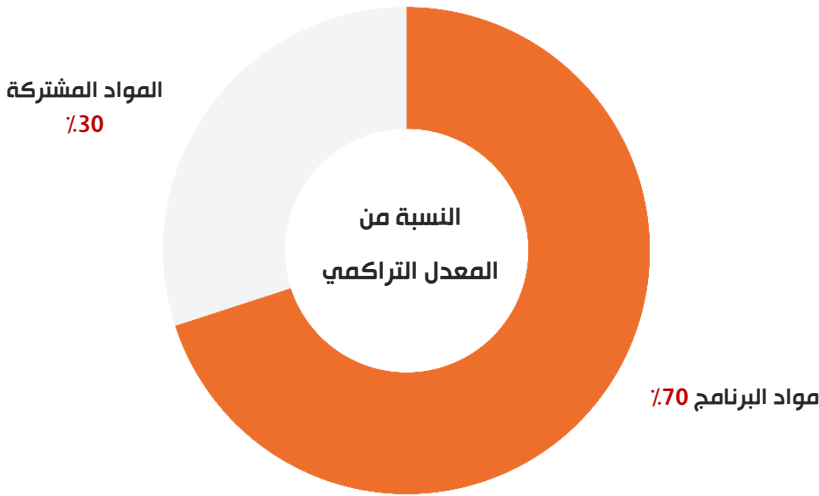
وعليه، فإن الدور الإعلامي المفترض في دعم برنامج التعليم المهني والتقني لا يزال دون المستوى المأمول، إذ تقتصر الجهود في كثير من الأحيان على حملات موسمية أو تغطيات إخبارية تقليدية تفتقر إلى الاستمرارية والتأثير العميق في الرأي العام، فبالرغم من إطلاق بعض المبادرات من قبل وزارة التربية والتعليم لتعزيز قيمة التعليم المهني وترسيخ ثقافة العمل التقني، إلا أن الخطاب الإعلامي غالباً ما يظل عاماً وغير موجّه بشكل استراتيجي للفئات المستهدفة من طلبة وأولياء أمور، ولا يعتمد بما يكفي على أدوات الإعلام الرقمي الحديثة أو دراسات قياس الأثر.

كما أن المؤتمرات والملتقيات المتخصصة، على سبيل المثال "مؤتمر التوجيه المهني الرابع"، تبقى محصورة ضمن إطار نخبوي ولا تصل نتائجها بصورة فعالة إلى المجتمع المحلي الأوسع، وبمثله فإن البرامج التلفزيونية والإذاعية التحليلية ما تزال محدودة الانتشار، ولا تقدم معالجة معمقة ومستدامة تُعيد تشكيل الصورة الذهنية السائدة حول التعليم المهني، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على إحداث تحول حقيقي في نظرة المجتمع لبرنامج "BTEC".

5.4 مسارات التقدم والتعليم العالي:

يوفر برنامج "BTEC" في الأردن مسارات واضحة ومتنوعة للتقدم التعليمي والمهني، ويتيح لخريجيه فرصاً واسعة لاستكمال تعليمهم العالي أو الانخراط المباشر في سوق العمل، مما يعزز من جاذبية التعليم المهني ويساهم في تغيير النظرة المجتمعية تجاهه، مقدماً بديلاً عملياً ومجدياً للمسار الأكاديمي التقليدي.²³

تعد إمكانية الالتحاق بالجامعات الأردنية سواء الحكومية أو الخاصة نقطة قوة رئيسية لبرنامج "BTEC"، فقد أكدت وزارة التربية والتعليم أن الدراسة الجامعية متاحة أمام خريجي المسار المهني في التخصصات المتسقة مع مجال دراستهم، وأكدت الوزارة أن خريجي البرنامج يتمتعون بفرص قبول عادلة حيث تُعادل شهاداتهم وتؤهلهم للالتحاق بالتخصصات الجامعية المناظرة،²⁴ ويتم قبولهم ضمن المقاعد المخصصة للفروع المهنية، حيث تشكل مواد البرنامج 70% من المعدل التراكمي، والمواد المشتركة 30% منه.



الشكل 5: نسب توزيع المواد ضمن المعدل التراكمي المؤهل لدخول الجامعة

ويحتل برنامج BTEC باعتراف دولي واسع النطاق، يشمل أكثر من 70 دولة حول العالم، مما يفتح آفاقاً كثيرة أمام الطلبة لاستكمال تعليمهم في الخارج، كما يقدم البرنامج فرصاً للتجسير، كالدبلوم البريطاني BTEC HND L5 الذي يتيح التجسير إلى الجامعات دون الحاجة لامتحان شامل.

6.4 كفاية البيانات:

تعد كفاية البيانات والإحصائيات الدقيقة والشاملة عن برنامج "BTEC" في الأردن أمراً بالغ الأهمية لصناع القرار ومراكز الدراسات، لتقييم فعالية البرنامج وتحديد نقاط القوة والضعف، وتوجيه السياسات المستقبلية، ففي ظل غياب بيانات موثوقة يصبح من الصعب قياس الأثر الحقيقي للبرنامج في سوق العمل والطلبة، وبالتالي يتعذر اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على الأدلة.

تتجاوز أهمية البيانات مجرد الرصد الإحصائي، لتصبح أداة استراتيجية تمكن من قياس الأثر الشامل للبرنامج على مخرجات التعليم، مثل نسبة التوظيف ومتوسط الدخل، كما تسهم في تحديد الاحتياجات التدريبية المستمرة للمعلمين وتحديد التخصصات الأكثر طلباً في سوق العمل، وعليه فأن توفر البيانات يعتبر أساساً متيناً لصناع القرار لوضع سياسات تعليمية مستنيرة وتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية.

وعلى الرغم من الأهمية المحورية للبيانات، فأن عملية جمعها تواجه العديد من المشكلات، كتشتت المصادر بين عدة جهات حكومية وأكاديمية، بالإضافة إلى نقص الدراسات التحليلية المتعمقة التي تقيم الأثر طويل الأمد للبرنامج، كما يواجه النظام التعليمي تحدياً في تتبع مسارات الخريجين بعد التخرج.

ولتحسين كفاية البيانات يُوصى بإنشاء نظام معلومات مركزي متكامل لجمع وتحليل جميع البيانات المتعلقة ببرنامج "BTEC"، وإجراء دراسات بحثية دورية لتقييم أثر البرنامج، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لجمع بيانات حول احتياجات سوق العمل ومدى رضاهم عن الخريجين.

7.4 نتائج تحليل مجموعات التركيز:

(1) محور الموارد وجودة التعليم:

تشير البيانات إلى أن المدارس الحكومية التي تطبق برنامج "BTEC" تمتلك -من وجهة نظر الخبراء- مستوى مقبول إلى جيد من التجهيزات الأساسية، حيث حصل السؤال المتعلق بمدى كفاية البنية التحتية "بما يشمل المختبرات والورش والأجهزة" على نسبة **76.6%**، وهو تقييم إيجابي يدل على أن البيئة المادية للبرنامج ليست عائقاً رئيسياً في هذه المرحلة، لكنها في الوقت نفسه ليست مكتملة بالقدر الذي يضمن جودة موحدة بين جميع المدارس، ويعني ذلك أن التوسع في البرنامج يجب أن يترافق مع سياسة واضحة لتحديث المختبرات والورش وضمان عدالة توزيعها، ذلك أن جودة التعليم المهني ترتبط بشكل مباشر بنوعية الأدوات التي يتعلم من خلالها الطالب.

كما أظهرت النتائج أن مواءمة المناهج والمواد التعليمية في برنامج "BTEC" مع متطلبات سوق العمل الأردني حصلت على نسبة **76.2%**، وهو مؤشر قوي نسبياً يعكس قناعة بأن المحتوى التعليمي يسير في الاتجاه الصحيح، وأن البرنامج لا يقدم معرفة نظرية معزولة عن احتياجات القطاعات الاقتصادية. غير أن الدلالة الأعمق لهذه النتيجة تتمثل في أن قوة المنهاج يجب ألا تفهم باعتبارها إنجازاً ثابتاً، بل باعتبارها عملية متحركة تحتاج إلى مراجعة دورية، حيث أن سوق العمل يتغير بسرعة والتخصصات المهنية والتقنية تفقد قيمتها ما لم يتم تحديثها باستمرار وربطها بالتطورات الفعلية في القطاعات الإنتاجية.

وفيما يتعلق بجودة التدريب العملي والتطبيقي الذي يتلقاه الطلبة داخل المدارس مقارنة بالتدريب النظري، فقد بلغت نسبة الرضا **66.6%** وهو أدنى مؤشرات المحور، وهذه القيمة هامة لأنها تكشف أن التحدي النوعي في هذا المحور لا يكمن في وجود البرنامج أو في قبول فكرته، بل في قدرته على تحويل التعليم المهني إلى ممارسة تطبيقية حقيقية، فالطالب في برنامج "BTEC" لا يحتاج فقط إلى فهم المفاهيم بل يحتاج إلى اختبارها داخل بيئة تحاكي سوق العمل. ومن ثم، فإن انخفاض هذا المؤشر نسبياً يعني أن التدريب العملي ما يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم، والتجهيز، وربطه بمهام واقعية وشراكات ميدانية خارج حدود الصف والمدرسة.

أما قدرة البرنامج على إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير الناقد، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، فقد حصلت على نسبة **73.8%**، وهو تقييم مرتفع نسبياً ويعكس قيمة تربوية هامة للبرنامج. وتدل هذه النتيجة على أن "BTEC" لا يُنظر إليه فقط كمسار مهني تقني، بل كإطار تعليمي قادر على تطوير مهارات عامة يحتاجها الطالب في الجامعة والعمل والحياة المهنية. ومع ذلك، فإن فاعلية هذه المهارات ترتبط بالضرورة بجودة التطبيق العملي؛ فالتفكير الناقد وحل المشكلات والعمل الجماعي لا تُكتسب بصورة عميقة من خلال الشرح النظري، بل من خلال مشاريع ومواقف تطبيقية وتحديات مهنية حقيقية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن محور الموارد وجودة التعليم يكشف عن حالة نضج تأسيسي متقدم داخل برنامج "BTEC"، فالمؤشرات المرتفعة في البنية التحتية ومواءمة المناهج واكتساب المهارات تؤكد أن البرنامج بدأ من أرضية جيدة، وأنه يمتلك مقومات تعليمية يمكن البناء عليها، لكن المؤشر الأقل المتعلق بالتدريب العملي يوجه الانتباه إلى أن المرحلة المقبلة يجب أن "تركز على تعميق الجودة لا الاكتفاء بالتوسع"، وهذا يعني أن الأولوية لم تعد فقط في زيادة عدد المدارس أو فتح تخصصات جديدة، بل في ضمان أن كل مدرسة تقدم تجربة مهنية متكاملة ومجهزة وقادرة على إنتاج مهارات عملية قابلة للتوظيف.

(2) محور العدالة في الوصول:

تشير البيانات إلى أن عدالة التوزيع الجغرافي للمدارس التي تقدم برنامج "BTEC" حصلت على نسبة 63.4%، وهو تقييم متوسط يدل على أن الانتشار الحالي للبرنامج لا يزال بحاجة إلى مراجعة من حيث التوازن بين المحافظات والمناطق، وهذا بحد ذاته يعني أن وجود البرنامج في عدد متزايد من المدارس لا يكفي وحده للحكم على العدالة، لأن العدالة الفعلية ترتبط بمدى قرب البرنامج من الطلبة، وتوفر التخصصات المناسبة في مناطقهم، وقدرة المدارس على استيعاب الطلب المتزايد، وما يترتب على هذه النتيجة هو ضرورة الانتقال من التوسع العددي إلى التوسع المخطط، بحيث تفتح التخصصات والمدارس بناءً على احتياجات المناطق وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية.

أما قدرة البرنامج على استيعاب الطلبة من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية دون تمييز، فقد حصلت على نسبة 69.4%، وهو تقييم متوسط يميل إلى الإيجابية، وتدل هذه النتيجة على أن البرنامج ليس مغلقاً أمام فئات بعينها، لكنه لا يزال بحاجة إلى سياسات دعم أكثر وضوحاً لضمان عدم تأثر فرص الالتحاق بعوامل مثل الوضع الاقتصادي للأسرة، أو موقع السكن، أو قدرة الطالب على الوصول إلى مدرسة تقدم التخصص المطلوب. ويعني ذلك أن العدالة الاجتماعية في التعليم المهني لا تتحقق بمجرد فتح باب التسجيل بل تحتاج إلى إجراءات مساندة، مثل الإرشاد، والدعم اللوجستي، وتوفير معلومات واضحة للأسر، وضمان عدم ترك الطلبة الأقل حظاً خارج المسار بسبب عوائق غير أكاديمية.

وفيما يتعلق بتوفر فرص متكافئة للذكور والإناث للالتحاق بمختلف تخصصات "BTEC"، بما فيها التخصصات غير التقليدية، فقد بلغت نسبة الرضا 72.8%، وهو أعلى مؤشرات المحور، وتشير هذه النتيجة إلى وجود تقدم نسبي في العدالة الجندرية داخل البرنامج، وإلى أن فرص الالتحاق لا تبدو منحازة بصورة كبيرة لصالح جنس على حساب آخر. غير أن الدلالة الأعمق لهذا الرقم تتمثل في ضرورة عدم الاكتفاء بالمساواة الشكلية في القبول، بل يجب النظر إلى نوعية التخصصات المتاحة لكل من الذكور والإناث، ومدى كسر الأنماط التقليدية التي قد تدفع الطلبة إلى تخصصات محددة بناءً على النوع الاجتماعي لا بناءً على الميول والقدرات وفرص سوق العمل.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن محور العدالة في الوصول يعكس حالة توسع غير مكتمل الإنصاف. فالبرنامج أصبح أكثر حضوراً في المنظومة التعليمية، وهناك مؤشرات إيجابية تتعلق بالاستيعاب العام والفرص الجندرية، إلا أن التوزيع الجغرافي لا يزال يمثل نقطة ضعف نسبية، وهذا يعني أن المرحلة المقبلة يجب أن تركز على ضمان أن يكون الوصول إلى البرنامج عادلاً في المكان، وعادلاً في الجودة، وعادلاً في نوعية الفرص المتاحة. فالطالب في منطقة طرفية يجب أن يحصل على فرصة تعليمية قريبة من حيث الجودة والتخصص والتجهيزات من الطالب في منطقة مركزية، وإلا فإن البرنامج قد يوسع الفجوة بدلاً من أن يقلصها.

وعقبت إدارة برنامج BTEC بوزارة التربية والتعليم بأن "هذه النتائج تظهر ضعف مشاركة الطلبة في إبداء رغباتهم عن طريق المنصة الالكترونية المخصصة لذلك. كما أن استحداث التخصصات والشعب يخضع لدراسة الجدوى الاقتصادية والعلمية والتي تتطلب بحد أدنى وجود 25 طالب يرغب بدراسة تخصص معين".

(3) محور التدريب والتأهيل:

تشير البيانات إلى أن كفاية وجاهزية الكوادر التعليمية، من معلمين ومدرسين، لتطبيق منهجية "BTEC" القائمة على الكفايات حصلت على نسبة 71.6٪، وهذا تقييم متوسط يميل إلى الإيجابية، ويعني أن هناك قاعدة بشرية قادرة على تنفيذ البرنامج، لكنها تحتاج إلى تأهيل أعمق وأكثر تخصصاً، فالتعليم القائم على الكفايات يتطلب من المعلم أدواراً تتجاوز الشرح التقليدي، إذ يصبح موجهاً للمشاريع، ومقيماً للأداء، وميسراً للتعلم العملي. وما يترتب على ذلك أن يكون تدريب المعلمين مستمراً ومهنياً وتطبيقياً، لا مجرد تدريب تعريفي أو نظري.

أما فعالية برامج التدريب والتأهيل المستمر التي تقدمها وزارة التربية والتعليم لمعلمي "BTEC" فقد حصلت على نسبة 66.2٪، وهو تقييم متوسط يشير إلى أن هذه البرامج تحقق فائدة معينة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير من حيث العمق والاستمرارية والارتباط بالممارسة الصفية والمهنية، وتعني هذه النتيجة أن التدريب الحالي قد يكون مناسباً لبناء فهم عام بالبرنامج، لكنه قد لا يكون كافياً لمواكبة التحولات التقنية والمهنية السريعة. ومن ثم، فإن ما يترتب على ذلك هو ضرورة بناء مسار مهني تدريبي متدرج للمعلمين، يبدأ بالتأهيل الأساسي، ثم ينتقل إلى التدريب المتخصص، ثم التدريب داخل بيئات عمل حقيقية أو بالشراكة مع القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمستوى التعاون بين المدارس والقطاع الخاص لتوفير فرص تدريب ميداني حقيقي للطلبة والمعلمين، فقد بلغت النسبة 51.6٪، وهو أدنى مؤشرات المحور وأكثرها دلالة، وتعني هذه القيمة أن العلاقة بين المدرسة وسوق العمل لا تزال ضعيفة أو غير منظمة بما يكفي، وأن التدريب الميداني لم يتحول بعد إلى جزء بنيوي من تجربة البرنامج.

وهذه النتيجة لها أثر مباشر في جودة البرنامج؛ ذلك أن التعليم المهني الذي لا يفتح على بيئات العمل الحقيقية يبقى معرضاً لخطر التحول إلى تعليم نظري يواجهه مهنية، وما يترتب على ذلك هو ضرورة بناء شراكات مؤسسية ملزمة وواضحة مع الشركات والمؤسسات، بحيث لا تقتصر على زيارات أو مبادرات متفرقة بل تشمل تدريباً منظماً، ومهاماً عملية، وتقييماً مشتركاً للمهارات.

بناءً على ذلك، يكشف محور التدريب والتأهيل عن حالة جاهزية بشرية متوسطة مقابل فجوة ميدانية واضحة، فالمعلمون يمتلكون أساساً يمكن تطويره، والبرامج التدريبية موجودة، لكن ضعف الربط العملي مع القطاع الخاص يحد من قدرة البرنامج على إنتاج مخرجات قريبة من سوق العمل، وهذا يعني أن التطوير في هذا المحور يجب أن ينتقل من سؤال هل تم تدريب المعلمين؟ إلى سؤال أكثر عمقاً: هل أصبح المعلم والطالب قادرين على العمل ضمن تجربة تطبيقية حقيقية تقيس الكفايات كما يحتاجها السوق؟

(4) محور الوعي والإعلام:

تشير البيانات إلى أن مستوى الوعي المجتمعي لدى الطلبة وأولياء الأمور بأهمية وقيمة برنامج "BTEC" كمسار تعليمي رئيسي حصل على نسبة 52.2%، وهو تقييم متوسط يميل إلى الانخفاض نسبياً، وهذا يعني أن شريحة واسعة من المجتمع لا تزال غير مدركة بصورة كافية لقيمة هذا المسار، أو لا تزال تنظر إليه من خلال التصورات التقليدية المرتبطة بالتعليم المهني، وما يترتب على ذلك أن ضعف الوعي قد يؤثر بشكل مباشر في قرارات الالتحاق، حتى لو كان البرنامج جيداً من حيث المحتوى والفرص. فالطالب وولي الأمر لا يختاران المسار بناءً على جودته الفعلية فقط، بل بناءً على صورته ومكانته المتخيلة في المجتمع.

أما فعالية الحملات الإعلامية والتوعوية التي تنفذها الجهات الرسمية لتغيير النظرة النمطية السلبية تجاه التعليم المهني، فقد حصلت على نسبة 63.8%، وهذا يدل على أن هناك جهوداً قائمة في التوعية، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى التأثير العميق والمستدام، وتكشف هذه النتيجة أن الحملات قد تكون موجودة من حيث الشكل، لكنها تحتاج إلى تطوير من حيث الرسالة، والجمهور المستهدف، والاستمرارية، وأدوات القياس. وما يترتب على ذلك أن الاتصال المؤسسي حول "BTEC" يجب أن ينتقل من نشر المعلومات إلى تغيير القنوات، ومن الإعلان العام إلى مخاطبة مخاوف الأسر وأسئلة الطلبة حول المستقبل الجامعي والمهني.

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام المحلية في إبراز قصص النجاح والفرص الواعدة لخريجي برنامج "BTEC"، فقد بلغت نسبة الرضا 59.4%، وهو تقييم متوسط يعكس حضوراً إعلامياً محدوداً أو غير كافٍ، وتدل هذه النتيجة على أن الإعلام لم يستثمر بعد

بشكل كافٍ في بناء صورة إيجابية قائمة على النماذج الواقعية والقصص الإنسانية والمهنية، فقصص النجاح تمتلك قدرة أكبر من البيانات الرسمية على تغيير الانطباعات، لأنها تجعل المسار المهني ملموساً في حياة أشخاص حقيقيين، "وما يترتب على ذلك هو ضرورة بناء خطاب إعلامي قائم على الخريجين، وأصحاب العمل، والطلبة المتميزين، وربط البرنامج بفرص التوظيف، والدخل، والابتكار، والمسارات الجامعية".

بناءً على ذلك، يمكن القول إن محور الوعي والإعلام يعكس حالة فجوة بين الجهد الإعلامي والأثر المجتمعي، فهناك حملات ورسائل، لكنها لا تزال غير قادرة على تفكيك الصورة النمطية المتراكمة حول التعليم المهني، وهذا يعني أن التحدي ليس تقنياً أو إجرائياً فقط، بل هو تحدٍ في بناء الثقة والمكانة الاجتماعية للبرنامج. وإذا بقي البرنامج معروفاً لدى المختصين دون الأسر والطلبة، فإن قدرته على التوسع النوعي ستظل محدودة، لأن الطلب الاجتماعي على البرنامج لا يتشكل من جودة البرنامج وحدها، بل من الإيمان المجتمعي بقيمته.

(5) محاور مسارات التقدم والتعليم العالي:

تشير البيانات إلى أن وضوح وسهولة مسارات التقدم الأكاديمي والتجسير للجامعات المتاحة لخريجي "BTEC" حصل على نسبة رضا 53.4%، ويعني هذا أن هناك ضبابية نسبية في فهم المسارات المتاحة، سواء لدى الطلبة أو أولياء الأمور أو بعض الأطراف المعنية، وما يترتب على هذه النتيجة أن أي غموض في مستقبل الطالب بعد التخرج يضعف جاذبية البرنامج، حتى لو كان البرنامج قوياً أثناء الدراسة، فيجب أن تتوفر لدى الطلبة وأولياء الأمور معرفة شاملة عن ماذا يحدث بعد "BTEC"، وما هي الجامعات المتاحة، وما شروط القبول، وما فرص التجسير، وما حدود الاعتراف المحلي والدولي.

أما عدالة أسس القبول الجامعي الحالية لخريجي "BTEC" مقارنة بخريجي المسار الأكاديمي، فقد حصلت على نسبة 60%، وهو تقييم متوسط يعكس موقفاً غير حاسم، وتدل هذه النتيجة على أن أسس القبول قد تكون مقبولة جزئياً، لكنها لا تزال بحاجة إلى شرح وتبسيط وربما مراجعة من حيث الشعور بالإنصاف، وما يترتب على ذلك أن عدالة القبول لا تقاس بالنصوص الرسمية فقط، بل بطريقة فهمها من قبل الطلبة والأسر، وبمدى شعورهم بأن المسار المهني لا يغلق أمامهم أبواب التعليم العالي أو يضعهم في موقع أقل من خريجي المسار الأكاديمي.

وفيما يتعلق باعتراف أصحاب العمل في القطاع الخاص بشهادة "BTEC" وقيمتها عند التوظيف مقارنة بالشهادات التقليدية، فقد بلغت النسبة 52.2%، وهو أدنى مؤشرات المحور، وتكشف هذه النتيجة عن فجوة مهمة بين البرنامج وسوق العمل من زاوية الاعتراف والثقة، فحتى لو امتلك الخريج مهارات عملية فإن ضعف معرفة أصحاب

العمل بالشهادة أو عدم وضوح قيمتها قد يقلل من فرصه التوظيفية، وما يترتب على ذلك هو ضرورة ألا يقتصر تطوير البرنامج على داخل وزارة التربية أو المدارس، بل يجب أن يشمل بناء اعتراف منظم لدى القطاع الخاص، من خلال شراكات، وتعريف بالمخرجات، وإشراك أصحاب العمل في التدريب والتقييم وربما التوظيف.

أما قدرة خريجي "BTEC" المستوى الثالث على المنافسة والاستمرار بنجاح في التعليم الجامعي، فقد حصلت على نسبة 67.2٪، وهو أعلى مؤشرات المحور، وتدل هذه النتيجة على أن الخريجين يمتلكون قدرة معقولة على الانتقال إلى التعليم العالي والاستمرار فيه، وأن المشكلة ليست في أهلية الطالب وحدها، بل في وضوح المسارات المحيطة به وفي مدى اعتراف المؤسسات بقيمة تجربته. وما يترتب على ذلك أن تعزيز هذا المؤشر يمكن أن يتحول إلى نقطة قوة في الترويج للبرنامج، إذا تم توثيق قصص الانتقال الناجح إلى الجامعات وإبرازها للطلبة والأسر وأصحاب القرار.

بناءً على ذلك، يكشف محور مسارات التقدم والتعليم العالي أن الخريجين قادرين نسبياً على المنافسة والاستمرار، لكن المسارات التي تشرح لهم كيف ينتقلون إلى الجامعة أو سوق العمل لا تزال غير واضحة بما يكفي. وهذا يعني أن البرنامج يحتاج إلى منظومة إرشاد وانتقال لا تقل أهمية عن المنهاج نفسه، فنجاح الطالب بعد التخرج جزء من جودة البرنامج، وليس نتيجة منفصلة عنه.

(6) محور كفاية البيانات:

تشير البيانات إلى أن توفر دراسات وإحصائيات دقيقة وشاملة حول أعداد الطلبة وتخصصاتهم ونسب توظيفهم بعد التخرج حصل على نسبة 57.8٪، ويعني هذا أن البيانات الحالية لا تزال غير كافية لبناء صورة دقيقة عن مسار البرنامج ونتائجه، خاصة في مرحلة ما بعد التخرج، فالمعلومات المتعلقة بعدد المدارس أو الطلبة مهمة، لكنها لا تكفي وحدها لقياس النجاح. وما يترتب على ذلك أن البرنامج يحتاج إلى بيانات تتبع أعمق، تشمل نسب الإكمال، والتوظيف، والدخل، والانتقال إلى التعليم العالي، ورضا أصحاب العمل، والفروقات بين المحافظات والتخصصات.

كما حصلت فعالية التنسيق والتعاون المؤسسي بين الجهات المعنية، مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل وهيئة تنمية المهارات والقطاع الخاص، في إدارة البرنامج على نسبة 57.8٪، وتدل هذه النتيجة على أن إدارة البيانات والبرنامج لا تزال تواجه تحدياً في التكامل بين الجهات. فكل جهة قد تمتلك جزءاً من الصورة، لكن غياب الربط المؤسسي يجعل الصورة الكلية غير مكتملة، وما يترتب على ذلك أن تحسين البرنامج يتطلب آلية تنسيق واضحة لتبادل البيانات، وتحديد المسؤوليات، وتوحيد المؤشرات، بحيث لا تبقى المعلومات موزعة بين مؤسسات متعددة دون إطار جامع.

أما استخدام البيانات المتاحة في تقييم أثر البرنامج وتوجيه السياسات المستقبلية وتحديث المناهج، فقد حصل على نسبة 66.2% وهو أعلى مؤشرات المحور، وتشير هذه النتيجة إلى وجود إدراك لأهمية البيانات في التطوير، وربما وجود استخدام جزئي لها في اتخاذ القرار، غير أن هذا الاستخدام يبقى محدود الأثر إذا لم يكن مبنياً على بيانات شاملة وموثوقة ومحدثة، وما يترتب على ذلك أن المشكلة ليست فقط في تحليل البيانات، بل في جودة البيانات نفسها، وانتظام جمعها، وقدرتها على الإجابة عن أسئلة الأثر الحقيقي للبرنامج.

بناءً على ذلك، يكشف محور كفاية البيانات عن حالة وعي بأهمية البيانات مقابل ضعف في منظومة البيانات، فهناك إدراك متزايد بأن القرارات يجب أن تستند إلى الأدلة، لكن الأدلة المتاحة لا تزال جزئية أو متفرقة، وهذا يعني أن تطوير البرنامج يحتاج إلى منظومة معلومات لا تعمل كأرشيف إداري، بل كأداة قيادة استراتيجية. فالبيانات يجب أن تساعد في معرفة أين ينجح البرنامج، وأين يتعثر، وأي التخصصات أكثر ارتباطاً بسوق العمل، وأي المدارس تحتاج دعماً، وأي الفئات لا تزال خارج دائرة الوصول العادل.

8.4 الدلالات الاستراتيجية للبيانات:

تشير الدلالات الاستراتيجية لمحاوَر تقييم برنامج "BTEC" إلى أن البرنامج يمتلك مقومات حقيقية ليصبح نموذجاً وطنياً متقدماً في تطوير التعليم والتدريب المهني في الأردن، إلا أن تحقيق هذا الطموح يتطلب الانتقال من مرحلة توفير الموارد والبنية التحتية إلى مرحلة تعظيم أثرها وجودة استخدامها.

إن نجاح البرنامج لا يقاس بعدد المدارس المشاركة أو الطلبة الملحقين فحسب، بل بقدرته على توفير فرص تعليم مهني عادلة ومتاحة لمختلف الفئات والمناطق، مع ضمان جودة مقاربة للخدمات التعليمية والتدريبية، كما أن جودة المخرجات ترتبط مباشرة بقوة التكامل بين المعلم والمنهاج وبيئة التدريب العملي، الأمر الذي يستدعي بناء شراكات مؤسسية مستدامة مع القطاع الخاص لتحويل التعلم من محتوى نظري إلى خبرة مهنية قابلة للتوظيف. وفي الوقت ذاته، يحتاج البرنامج إلى تعزيز حضوره المجتمعي من خلال استراتيجية إعلامية طويلة الأمد تعيد تشكيل الصورة الذهنية للتعليم المهني باعتباره مساراً للمهارة والتميز والفرص المستقبلية، وليس خياراً بديلاً للتعليم الأكاديمي.

وتزداد أهمية ذلك مع ضرورة توضيح المسارات المستقبلية لخريجي "BTEC" وربطها بشكل واضح بالقبول الجامعي والتجسير والاعتراف المهني وفرص العمل، بما يعزز ثقة الطلبة والأسر وأصحاب العمل بقيمة الشهادة. وأخيراً، فإن استدامة تطوير البرنامج ورفع كفاءته تتطلب إنشاء نظام وطني متكامل للبيانات يربط بين التعليم والتدريب والتوظيف والتعليم العالي، بحيث تصبح المؤشرات والأدلة أساساً لاتخاذ القرار وتوجيه الموارد وتحديث السياسات، بما يضمن تحقيق أثر تنموي وتعليمي مستدام للبرنامج على المدى الطويل.

خامساً: الرؤية المستقبلية لبرنامج BTEC في الأردن، استشراف القيمة المضافة في ضوء المؤشرات العالمية 2025:

تتجاوز الرؤية المستقبلية لبرنامج "BTEC" في الأردن مجرد كونه مساراً تعليمياً بديلاً، إلى رؤية تضع البرنامج في قلب التحول الاستراتيجي لمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني "TVET"، وهذه رؤية تستمد زخمها من التناغم المطلق مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033، والتي تراهن على تأهيل مليون شاب وشابة بقدرات تنافسية عالمية، إذ إن الرؤية الأردنية تستشرف مستقبل برنامج "BTEC" كأداة سيادية لسد فجوة المهارات "Skills Gap" التي استعصت على الحلول التقليدية، محولة التعليم المهني من "خيار ثانٍ" إلى "مسار رياضي" يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة.

تتجسد هذه الرؤية أيضاً في الخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن (2026-2030) والتي تركز على محاور رئيسة تشمل تحسين التعلم التأسيسي، ومأسسة المناهج الدامجة، والنهوض بالتحول الرقمي وتعزيز جودة التعليم، وتتقاطع هذه المحاور بشكل مباشر مع فلسفة "BTEC" التي تعتمد على التعلم القائم على الكفاءات والتطبيقات الواقعية، مما يساهم في تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل التعاوني والتواصل الفعال.²⁶

1.5 التحديات المحتملة

على الرغم من هذه الرؤية المتفائلة للبرنامج في الأردن، إلا أن حجم التحديات المحتملة كبير ويتطلب استراتيجيات مواجهة استباقية، وهنا تبرز أهم هذه التحديات التي تتعلق بتطبيق البرنامج في المرحلة الحالية والمستقبلية:

التحدي	التحليل
مقاومة التغير الثقافي	لا يزال التعليم الأكاديمي يحظى بتفضيل اجتماعي كبير، مما قد يؤثر في الإقبال على التعليم المهني، وهذا يتطلب عملية سرد لنجاح خريجي البرنامج وعرض القيمة التي يمثلها عبر مقارنة مستوى الدخل، كما ويتطلب عملية توعية شاملة للبرنامج.
فجوة التمويل و البنية التحتية	البرامج المهنية أكثر تكلفة من التعليم الأكاديمي، بحيث يتطلب تطبيق برامج "BTEC" توفير مختبرات وورش عمل مجهزة بأحدث التقنيات، وهو ما يشكل تحدياً مالياً ولوجستياً، وعليه فأنه من الواجب تبني نماذج تمويل مبتكرة تشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص "PPP" والعمل على إعداد صندوق تمويل خاص للبرنامج.
كفاءة الكوادر	بالنظر الى حجم التقدم والتطور المستمر في توجهات السوق، فإن ذلك يدفع معه الحاجة إلى مواكبة المحتوى المتقدم عبر إعداد المعلمين بشكل مستمر ومواكب للتغيرات لضمان جودة المحتوى المقدم، كما وتتطلب الحاجة إلى استمرار برامج إعداد المعلمين القائمة على التطبيق والتقييم المستمر.
سرعة التقدم المهني ومواءمة السوق	يتسم سوق العمل بتغيرات سريعة تتطلب تحديثاً مستمراً للمناهج لضمان مواءمة المخرجات مع الاحتياجات الفعلية، عبر اعتماد آلية "المراجعة السريعة" للمناهج بالتعاون مع مجالس المهارات القطاعية لضمان مواكبة التطورات التي رصدها تقرير 2025. ²⁸



لا يزال هناك لدى بعض الإدارات المدرسية تصور غير دقيق بأن مسارات "BTEC" موجهة حصراً للطلبة ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه هذه الفئة من الطلبة نحو البرنامج بشكل تلقائي.

هذا النهج يرسخ صورة نمطية غير عادلة، في حين أن البرنامج طُمم لاستقطاب الطلبة ذوي الميول المهنية والتطبيقية بمختلف مستوياتهم الأكاديمية.

تعليق أحد معلمي برنامج "BTEC" في الأردن.

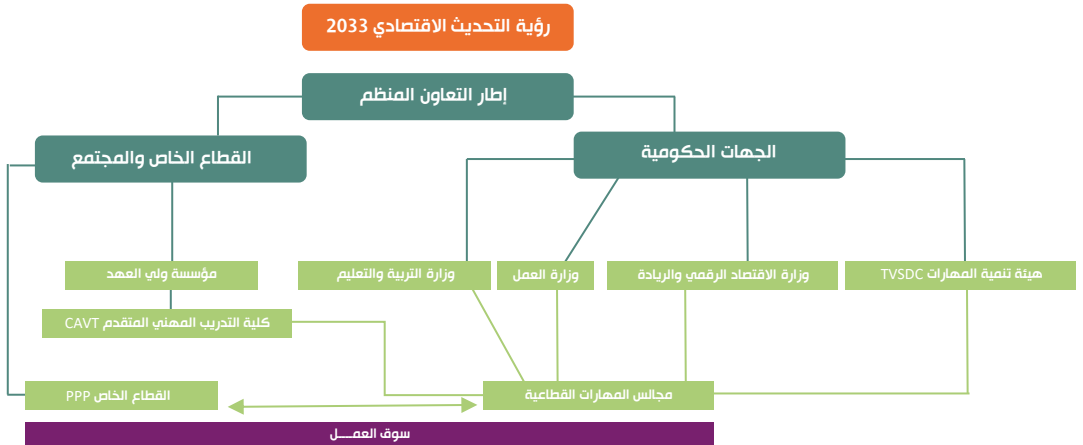


2.5 الجهات الشريكة وإطار التعاون المنظم، نحو منظومة تكاملية مستدامة:

إن تحقيق الطموحات الوطنية في تطوير التعليم المهني والتقني في الأردن لا يمكن اختزاله في مجرد إجراءات فنية أو إدارية معزولة، بل هو نتاج لتضافر جهود منظومة متكاملة من الجهات الشريكة التي تعمل ضمن إطار تعاوني يتجاوز التنسيق السطحي نحو التشبيك المؤسسي العميق، وتستند في جوهرها إلى رؤية استراتيجية موحدة تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033، وتهدف إلى بناء جسور متينة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل.

تتوزع الأدوار والمسؤوليات ضمن هذه المنظومة على عدة أطراف رئيسة، حيث تضطلع وزارة التربية والتعليم بدورها المحوري كجهة مظلة ومشركة، لا تكفي بالإشراف الإداري بل تتحمل مسؤولية تطوير المناهج وتأهيل الكوادر التعليمية، وفي المقابل تمثل وزارة العمل الجسر الحيوي الذي يربط هذه المخرجات بالواقع العملي، من خلال تحليل متطلبات السوق ووضع المعايير المهنية، كما تبرز وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة كشريك استراتيجي في دعم دمج المهارات التكنولوجية الحديثة.

وتأتي هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية "TVSDC" لتكون المرجعية الضابطة والمنظمة للقطاع، والمسؤولة عن وضع السياسات وضمان جودة البرامج والمؤهلات وفق الإطار الوطني للمؤهلات، وفي السياق التطبيقي تُعد المدارس المهنية والمراكز المهنية الخاصة الحاضنة الأساسية التي تترجم هذه السياسات، مدعومة بنماذج رائدة مثل كلية التدريب المهني المتقدم "CAVT" التابعة لمؤسسة ولي العهد، كما تبرز أهمية مجالس المهارات القطاعية "Sector Skills Councils" كحلقة وصل لا غنى عنها، حيث تساهم بفعالية في تحديث المناهج بما يضمن استجابتها لمتطلبات الصناعة، ولا يكتمل هذا المشهد دون الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص الذي يشارك بفعالية في التدريب الميداني وتصميم المخرجات.



الشكل 6: مخطط هيكلي يوضح الإطار المقترح لتنظيم البرنامج

3.5 تنظيم هيكل العمل:

إن تحويل إطار التعاون المنظم الذي يجمع شتات الجهات الفاعلة في منظومة التعليم المهني إلى واقع عملي ملموس يتطلب تجاوز الأطر التقليدية نحو بناء هيكل مؤسسي ديناميكي، هذا الهيكل لا يكتفي بتنظيم التفاعلات بين الشركاء، بل يركز على دعامة رقمية تتمثل في منصة مركزية لتوثيق البيانات، بهدف تقديم قراءات استراتيجية معمقة لتطبيق برنامج BTEC في السوق الأردني، كما يجب أن يتسم هذا البناء المؤسسي بالمرونة الكافية لاستيعاب المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، وبالصلابة اللازمة لضمان الاستمرارية والمساءلة، محققاً بذلك رؤية شاملة للتميز المهني على المدى القصير والمتوسط، بحيث يتجلى هذا الهيكل في ثلاث ركائز أساسية تعمل بتناغم وتكامل:

أولاً، تبرز اللجنة التوجيهية العليا "Steering Committee" كمركز ثقل استراتيجي، تشكل من ممثلين رفيعي المستوى عن وزارات التربية والتعليم، والعمل، والاقتصاد الرقمي، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المحلي، تتمثل مهمتها الجوهرية في صياغة السياسات العامة وتحديد الأولويات الاستراتيجية، ومراجعة الأداء الكلي للبرنامج، مع ضمان التوافق التام مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033.

ثانياً، تتفرع عن هذه اللجنة فرق عمل قطاعية متخصصة "Sectoral Working Groups"، تشكل لكل قطاع مهني حيوي (كالصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها)، وتضم هذه الفرق نخبة من الخبراء من مجالس المهارات القطاعية وممثلين عن المدارس والمراكز المهنية، بالإضافة إلى ممثلين فاعلين عن القطاع الخاص ذي الصلة، وتكمن مهمتها الأساسية في أنها تتجاوز الاستشارية لتصل إلى التطوير الفعلي للمناهج التفصيلية لبرامج "BTEC"، وتحديد الاحتياجات التدريبية الدقيقة، والإشراف المباشر على جودة التدريب العملي، وتقديم التوصيات المستنيرة للجنة التوجيهية العليا.

ثالثاً، تنشأ وحدة إدارة البرنامج "PMU-Program Management Unit" كوحدة تنفيذية دائمة، ويقع على عاتقها مسؤولية التنسيق اليومي الفعال بين جميع الجهات الشريكة، وجمع البيانات الدقيقة، وإعداد التقارير الدورية الشاملة، وتقديم الدعم الفني اللازم لفرق العمل القطاعية، الأهم من ذلك، تتولى هذه الوحدة مسؤولية إدارة المنصة المركزية للبيانات، لتكون نقطة الاتصال الرئيسة والمرجعية لجميع الأطراف المعنية، مما يضمن تدفق المعلومات بسلاسة وفعالية.

أما المنصة المركزية لتوثيق البيانات وقراءة السوق فمهمتها جمع البيانات الشاملة والدقيقة حول أعداد الملتحقين ببرامج BTEC، وتخصصاتهم، ومعدلات إنجازهم، ونسب توظيفهم بعد التخرج، بالإضافة إلى بيانات حيوية حول احتياجات سوق العمل

المتغيرة، والمهارات المطلوبة، والفرص المتاحة، بحيث أن وظيفتها تتجاوز الجمع لتصل إلى التحليل والتقارير الاستراتيجية، وتوفير أدوات تحليلية متقدمة " Analytics Dashboards" تتيح للجنة التوجيهية العليا وفرق العمل القطاعية استخلاص المؤشرات الرئيسية للأداء "KPIs" بدقة متناهية، هذه التقارير لا تقدم مجرد أرقام، بل تتيح قراءة واضحة لمدى فعالية البرنامج، وتحديد نقاط القوة والضعف، لاتخاذ القرارات المبنية على البيانات "Data Driven Decisions"، كما تضمن المنصة الشفافية والوصول الموجه للبيانات، حيث يمكن للجهات الحكومية والقطاع الخاص الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بأدوارهم، مع الحفاظ على خصوصية البيانات الفردية، مما يعزز الثقة ويدعم التعاون الفعال.

علاوة على ذلك، يجب أن تتمتع المنصة بقدرة استشرافية من خلال التنبؤ باحتياجات السوق، وذلك باستخدام نماذج تحليل البيانات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، بهدف تطوير المناهج واستحداث تخصصات جديدة تتوافق مع هذه التنبؤات، مما يضمن استباقية البرنامج وفعاليته، وأخيراً يجب أن تكون المنصة قابلة للتكامل مع الأنظمة الوطنية الأخرى ذات الصلة، مثل أنظمة وزارة العمل للتوظيف، وأنظمة وزارة التربية والتعليم لإدارة معلومات الطلبة، لضمان تدفق البيانات بسلاسة وتجنب الازدواجية في جمع المعلومات.

إن هذا الهيكل العملي، المدعوم بمنصة بيانات مركزية متطورة، لا يضمن فقط تطبيقاً فعالاً ومستداماً لبرنامج "BTEC"، بل يرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويعزز الشفافية المؤسسية، ويوفر الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة تخدم الأهداف التنموية للأردن على المدى القصير والطويل، مؤكداً على دور التعليم المهني كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



نجاح برنامج "BTEC" في المملكة يتطلب وجود هيكل تنظيمي واضح ومتكامل، يقوم على تعاون فعال بين الجهات المعنية، ومن أجل تطوير البرنامج يجب أن تستند القرارات إلى دراسات دقيقة ومستمرة لاحتياجات السوق، لضمان مواءمة المخرجات التعليمية مع المتطلبات الفعلية للقطاعات المختلفة، ويعزز من كفاءة المسارات المهنية وفرص الطلبة المستقبلية.

تعليق أحد خبراء تطوير المهارات في الأردن.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة:

- الانتقال في إدارة برنامج "BTEC" من مرحلة التوسع الكمي إلى مرحلة التجويد المؤسسي، بحيث لا يكون التركيز على زيادة عدد المدارس والتخصصات فقط، بل على ضمان جودة التجربة التعليمية في كل مدرسة. وهذا يتطلب وضع معايير وطنية واضحة للبنية التحتية، والمختبرات، والورش، والأدوات، وأساليب التقييم العملي، وربط التوسع في البرنامج بمدى قدرة المدارس على توفير بيئة تطبيقية حقيقية.
- تطوير خريطة وطنية عادلة لتوزيع البرنامج، تراعي المحافظات الأقل حظاً والمناطق البعيدة عن مراكز الخدمات التعليمية، وتربط فتح التخصصات الجديدة باحتياجات الاقتصاد المحلي في كل منطقة. ولا ينبغي أن تقتصر العدالة على وجود البرنامج في المدارس، بل يجب أن تشمل عدالة الوصول إلى تخصصات ذات قيمة، وعدالة في جودة التجهيزات، وعدالة في فرص الذكور والإناث للالتحاق بمختلف التخصصات.
- بناء منظومة تدريب مهني مستدامة للمعلمين والمدرسين، تقوم على التدريب المستمر، والتطبيق العملي، والتقييم الدوري للأداء. كما توصي بالزامية توسيع الشراكة مع القطاع الخاص من خلال اتفاقيات واضحة مع الشركات والمؤسسات المهنية، بحيث توفر فرص تدريب ميداني حقيقية للطلبة والمعلمين، وتشارك في تقييم المهارات، وتحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- إعداد استراتيجية إعلامية وطنية لتغيير الصورة النمطية عن التعليم المهني، بحيث تنتقل الرسائل الإعلامية من مجرد التعريف بالبرنامج إلى بناء الثقة المجتمعية به. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على قصص نجاح الطلبة والخريجين، وفرص التوظيف، وإمكانية الانتقال إلى التعليم العالي، وقيمة المهارات المهنية في الاقتصاد الحديث، مع توجيه خطاب خاص لأولياء الأمور والطلبة في المراحل الدراسية المبكرة.
- توضيح مسارات التقدم الأكاديمي والمهني لخريجي "BTEC" بصورة رسمية ومعلنة وسهلة الفهم، من خلال أدلة إرشادية للطلبة وأولياء الأمور والمدارس، تبين شروط القبول الجامعي، وفرص التجسير، والاعتراف بالشهادة، والتخصصات الجامعية والمهنية الممكنة. كما ينبغي العمل مع الجامعات وأصحاب العمل لتعزيز الاعتراف بشهادة "BTEC" وربطها بمسارات توظيف واضحة وقابلة للقياس.

- إنشاء نظام وطني مركزي لبيانات برنامج "BTEC"، يربط بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، والقطاع الخاص، ومؤسسات التعليم العالي. وينبغي أن يتضمن هذا النظام بيانات حول أعداد الطلبة، والتخصصات، ونسب الإكمال، والتوظيف، والدخل، والانتقال إلى الجامعة، ورضا أصحاب العمل، بما يسمح بتقييم الأثر الحقيقي للبرنامج واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.
- وتخلص الدراسة إلى أن تطوير برنامج "BTEC" في الأردن يتطلب إدارة البرنامج بوصفه منظومة وطنية متكاملة لا مجرد مسار تعليمي داخل المدارس، فنجاح البرنامج يرتبط بجودة الموارد، وعدالة الوصول، وكفاءة التدريب، وقبول المجتمع، ووضوح المستقبل الأكاديمي والمهني، وتوفر البيانات الدقيقة. ومن ثم، فإن الاستثمار في هذه الجوانب مجتمعة يمثل شرطاً أساسياً لتحويل التعليم المهني إلى رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

المراجع:

1. وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية / <https://btec.moe.gov.jo>
2. Your guide To Pearson Qualifications, www.pearson.com
3. Whatuni , What is a BTEC? <https://www.whatuni.com/advice/applying-to-uni/are-btecs-as-valuable-as-a-levels/48605/>
4. Your guide to Pearson qualifications, Report – Pearson
5. Comparing BTEC to other qualifications, <https://qualifications.pearson.com/en/support/support-topics/understanding-our-qualifications/comparing-btec-to-other-qualifications/btec-qualifications-by-level.html>
6. Your guide to Pearson qualifications, Report – Pearson
7. Reviewing the outcomes associated with BTEC Level 3 National students, <https://www.pearson.com/en-gb/news-and-policy/news/2025/11/reviewing-outcomes-associated-with-btec-l3-national-students.html?srsltid=AfmBOOouNkh1gNkOKprTOTzZCteztilAfNUS8XwpaPSYI-v-VJvvSIIF>
8. Exploring Higher Education Continuation Rate for Level 3 BTEC National Learners 2025 -Kevin Mason, Blake Ashworth and Ria Bhatta
9. London Economics ،The outcomes associated with the BTEC route of degree level acquisition, https://londoneconomics.co.uk/wp-content/uploads/2013/05/Pearson-outcomes-associated-with-BTECs-plus-degree-03-May-2013-Final-Report.pdf?utm_source=chatgpt.com
10. اليونسكو. (2023). تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة: استراتيجية اليونسكو 2029-2022. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. متاح على: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385389>
11. Pearson. (2023). BTEC and Applied Learning Approach.
12. OECD (2022), Skills for the Future of Work
13. في المدارس الحكومية BTEC ووزارة التربية والتعليم الأردنية (2024)، تقارير التعليم المهني والتقني وبرامج
14. British Council (2023), TVET and Applied Education in Jordan and the MENA Region
15. Pearson (2024), International BTEC Program Impact Report.
16. World Bank (2021), Improving Technical and Vocational Education and Training Outcomes in MENA.
17. Ostathi - Vocational Education Challenges in Jordan
18. إستراتيجية التعليم والتشغيل والتدريب المهني والتقني: <https://www.nchr.gov.jo/assets/PDF/ETVETstrategy.pdf>

19. الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية: محور التعليم المهني والتقني (1-3)، الموقع الرسمي الغد.
20. مصفوفة الكفايات، هيئة الخدمة والإدارة العامة :
https://eservices.spac.gov.jo/competency/index.php?option=com_k2&view=item&ask=download&id=167_1380f3c8feec8fa50c046f53edde3ed&Itemid=2152&lang=ar
21. تعميم رقم (342) / لسنة 2023 - البرنامج التدريبي التعليم المهني والتقني المبني على المهارات والكفايات
BTEC : <https://moe.gov.jo/ar/node/88439>
22. <https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=300140&lang=ar&name=news>
23. وزارة التربية والتعليم "BTEC" <https://btec.moe.gov.jo/about-us/>
24. اعلان وزارة التربية للتخصصات الجامعية المتاحة لخريجي المسار المهني،
<https://www.ammonnews.net/article/795057>
25. رؤية التحديث الاقتصادي، الموقع الرسمي، <https://www.jordanvision.jo/ar>
26. اليونسكو 2023، تحويل التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن: مراجعة الإرشاد المهني "
<https://www.unesco.org/ar/articles/mrajit-alarshad-alwzyfy-nzam-altlym-waltdryb-altqny-walmhny-fy-alardn>
27. مجالس المهارات القطاعية،
https://tvsc.gov.jo/AR/List/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9
28. BTEC Firsts Results for Academic Year 2024/25,
<https://qualifications.pearson.com/content/dam/pdf/BTEC-Firsts/btec-firsts-results-2025.pdf>